الأمم المتحدة E

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1994/L.20
21 February 1994
ARABIC
Original : FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخمسون
البند ٧ من جدول الأعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية الى إعمال هذه الحقوق ، بما في ذلك ما يلي: المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ، والدين الخارجي ، وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وبخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

الاتحاد الروسي ، الأرجنتين* ، اسبانيا* ، استراليا ، المانيا ، ايطاليا ، البرازيل ، البرتغال* ، بلجيكا* ، بنغلاديش ، بوروندي ، بولندا ، بيرو ، الجمهورية التشيكية* ، الدانمرك* ، رواندا* ، رومانيا ، سلوفاكيا* ، السنغال* ، سويسرا* ، شيلي ، غواتيمالا* ، فرنسا ، الفلبين* ، فنزويلا ، قبرص ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، ليسوتو ، مدغشقر* ، المكسيك ، موريشيوس ، النمسا ، هنغاريا ، اليونان* : مشروع قرار

* وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

حقوق الإنسان والفقر المدقع

إن لجنة حقوق الإنسان ،

إذ تشير إلى أن شعوب الأمم المتحدة أعلنت ، في ميثاق الأمم المتحدة ، ايمانها بما للإنسان من حقوق أساسية في ظل كرامة الإنسان وقدره ،

وإذ تضع في اعتبارها أن لكل شخص ، بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته ،

وإذ تشير إلى أنه ، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، يسلَّم في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بأن المثل الأعلى للإنسان الحر ، المتحرر من الخوف والفاقة ، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا هُيِّئت الظروف التي تمكِّن كل شخص من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك بحقوقه المدنية والسياسية ،

وإذ تؤكد من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتصلة اتصالا وثيقا وأن تعزيز وحماية فئة من الحقوق لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعفيا أو يحلا الدول من واجب تعزيز الحقوق الأخرى وحمايتها ،

وإذ تشير إلى أن استئصال شأفة الفقر المستشري ، حتى أكثر أشكاله استمراراً ، والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية يظلان هدفين مترابطين ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الفقر المدقع لا يزال ينتشر في جميع بلدان العالم ، أيًّا كانت حالتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويؤثر تأثيراً خطيراً في الأفراد والأسر والجماعات الأكثر ضعفاً وحرماناً التي تجد نفسها بذلك معوَّقة عن ممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية ،

وإذ تسلِّم فضلا عن ذلك ، بأن احترام حقوق الإنسان وتعزيزها لا غنى عنهما لتمكين جميع الأشخاص من المشاركة بحرية ومسؤولية في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه ،

وإذ ترحب بالأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والتي تؤكد أن الفقر المدقع يتنافى مع التمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يولي درجة

عالية من الأولوية للتدابير التي تهدف إلى تخفيف حدته على الفور تمهيداً للقضاء عليه نهائياً ، والتي تؤكد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان وأنه يجب أن تتخذ دون إبطاء تدابير ترمي إلى تحسين فهم ظاهرة الفقر المدقع وأسبابها ، بما فيها الأسباب المتصلة بمشاكل التنمية ، وذلك من أجل تعزيز ما لأكثر الناس فقراً من حقوق الإنسان ، ووضع نهاية للفقر المدقع والحرمان الاجتماعي وتحسين ضمان التمتع بثمار التقدم الاجتماعي ،

وإذ تدرك ضرورة توفير معرفة أفضل بالفقر المدقع وأسبابه ، بما فيها الأسباب المتصلة بمشكلة التنمية ، وذلك لتعزيز ما لأفقر الناس من حقوق الإنسان ،

وإذ تذكّر بقرارها ١٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ والذي رجت فيه اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات أن تجري دراسة خاصة عن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي ، وبقرارها ١٤/١٩٩١ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ والذي أوصت فيه اللجنة الفرعية بأن تولي اهتماماً خاصاً للظروف التي يستطيع فيها أفقر الفقراء أنفسهم أن يبينوا قيمة تجربتهم وفكرهم فيسهموا بذلك في تحسين فهم الواقع القاسي الذي يعيشونه ، وأسبابه ، وما يعنيه بالنسبة للمجتمع الدولي ، وبقرارها ١١/١٩٩٣ المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، وبقرارها ١٣/١٩٩٣ المؤرخ في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ الذي توافق فيه على تعيين السيد لياندرو ديسبوي مقرراً خاصاً مكلفاً بدراسة مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع ،

وإذ تذكّر كذلك بقرار الجمعية العامة ١٣٤/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمعنون "حقوق الإنسان والفقر المدقع" ، الذي يؤكد من جديد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان ويشدد على ضرورة إجراء دراسة متعمقة وكاملة عن الفقر المدقع محورهما تجربة أفقر الفقراء وفكرهم ،

وإذ تذكّر بالمقرر ٦/١٩٩١ الذي اعتمده مجلس ادارة مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وعنوانه "الوصول إلى أفقر الفقراء" والذي أكد على ضرورة التعمق في معرفة حالة أفقر الأطفال وأسرهم ، وبالمقرر ٨/١٩٩٣ المعنون "برامج اليونيسيف لصالح فقراء المنطقة الحضرية" ، الذي يسترعي الانتباه إلى ضخامة المشاكل التي يلاقيها الأطفال الذين يعيشون في وسط حضري وإلى أهمية الاستناد إلى الحلول الابتكارية التي يقترحها الفقراء أنفسهم لمواجهة الوضع ،

وإذ تشير ، في هذا الشأن ، إلى أحكام اتفاقية حقوق الطفل ، التي يسلَّم فيها بأنه يوجد في جميع بلدان العالم أطفال يعيشون في ظروف صعبة جداً وأن من الضروري أن يولى هؤلاء الأطفال اهتماماً خاصاً ،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٨٣/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والذي أعلنت فيه الجمعية سنة ١٩٩٤ "السنة الدولية للاسرة" ،

وإذ تؤكد كذلك أهمية اجتماع القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥ للتفكير في الفقر ،

وقد أحاطت علماً بتقارير الأمين العام عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1991/38 وAdd.1 وAdd.2 وE/CN.4/Sub.2/1992/50) ،

وإذ تضع في اعتبارها ، في هذا الشأن ، الاجراءات التي سبق اتخاذها في المحافل المختصة لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

١ - تؤكد من جديد أن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان ، ومن ثم يتطلبان القيام بأعمال عاجلة على الصعيدين الوطني والدولي لوضع نهاية لهما ؛

٢ - تؤكد كذلك من جديد أن مما لا غنى عنه ، وفقاً لإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أن تساعد الدول على مشاركة من هم أكثر فقراً في اتخاذ القرارات داخل المجتمع الذي يعيشون فيه ، وفي تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع ؛

٣ - توجه نظر الجمعية العامة والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية إلى التناقض القائم بين وجود حالات من الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي ، يجب وضع نهاية لها ، وواجب ضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان ؛

٤ - تشجع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تولي في أعمالها مسألة الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي مزيداً من الاهتمام ؛

٥ - ترحب بكون أن لجنة حقوق الطفل أبدت ، خلال دورتها الرابعة ، اهتمامها بمسألة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع وأسرهم وذلك بمناسبة المناقشة التي أجرتها عن استغلال الأطفال الاقتصادي ، وفي الرسالة التي أصدرتها من أجل اليوم الدولي للقضاء على الفقر ؛

٦ - تشجع لجنة حقوق الطفل على أن تواصل ، أثناء مناقشاتها وأعمالها ، إيلاء الاعتبار لحالة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع ، بغية تعزيز التمتع بجميع الحقوق التي يعترف بها في اتفاقية حقوق الطفل ؛

٧ - تشير إلى أن من الضروري ، لضمان حماية حقوق جميع الأفراد وعدم ممارسة التمييز تجاه أفقر الناس ، وكذلك الممارسة الفعلية لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، تحسين معرفة ما يعيشه السكان في ظل الفاقة ، ولا سيما النساء والأطفال الذين يوجد كثيرون جداً منهم في هذا الوضع ، والتفكير في ذلك على أساس التجربة والفكر اللذين يعبر عنهما أفقر الفقراء ذاتهم ، وكذلك الأشخاص الذين يعملون معهم ؛

٨ - تؤيد قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ١٩٩٣/٣٥ المؤرخ في ٣٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ والذي يحاط فيه علماً بالتقرير الأولي المقدم من المقرر الخاص عن حقوق الإنسان والفقر المدقع (E/CN.4/Sub.2/1993/16) ؛

٩ - توافق على توصيات المقرر الخاص المتعلقة بتنظيم حلقة دراسية يكون هدفها تعميق التفكير في موضوع "البؤس وانكار حقوق الإنسان" والتي ستعقد في تاريخ قريب من ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ ؛

١٠ - تدعو المقرر الخاص إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص للجوانب التالية في إعداد تقاريره:

(أ) آثار الفقر المدقع على تمتع الأشخاص الذين يكابدونه بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وممارستهم لها ؛

(ب) الجهود التي يبذلها أفقر الفقراء أنفسهم لكي يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق والمشاركة على نحو كامل في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه ؛

(ج) الأحوال التي يمكن فيها فعلا لأفقر الفقراء أن يُظهروا قيمة تجربتهم وفكرهم ، وأن يصبحوا شركاء في إعمال حقوق الإنسان ؛

(د) وسائل ضمان تحسين معرفة تجربة وأفكار أفقر الفقراء والذين يعملون معهم ؛

١١ - تدعو كذلك المقرر الخاص إلى أن يولي اهتمامه ، في اطار ولايته ، للروابط القائمة بين الأسرة ، ومكافحة الفقر المدقع واحترام ما لأفقر الفقراء من حقوق الإنسان ؛

١٢ - ترجو الأمين العام أن يقدم إلى المقرر الخاص كل المساعدة اللازمة لتنفيذ ولايته ، ولا سيما فيما يتعلق بالتشاور الذي يرغب في القيام به لدى هيئات الأمم المتحدة والحكومات ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، مساعدة من لديهم خبرة في هذا المجال ؛

١٣ - ترحب بكون أن الاحتفالات التي نظمتها الأمم المتحدة وتميز بها اليوم الدولي للقضاء على الفقر ، يوم ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ، وضعت ، وفقاً للرغبة التي أبدتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٣/١٩٩٣ ، الأشخاص الأشد فقراً في مركز الاهتمام لهذا اليوم ، مع إيلاء الاعتبار لما تم تنظيمه من مظاهر الاحتفال في جميع مناطق العالم منذ ١٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ عن موضوع "رفض البؤس" ؛

١٤ - تدعو الدول ، وهيئات الأمم المتحدة وكذلك المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى أن تولي الاهتمام المطلوب ، في الاحتفالات التي يتميز بها اليوم الدولي للفقر المدقع ، بالروابط القائمة بين الفقر المدقع والتمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وكذلك بحالة أشد الناس فقراً ، الذين يجب أن يبقوا في مركز الاهتمام لهذا اليوم ؛

١٥ - تقرر أن تبحث هذه المسألة في دورتها الحادية والخمسين في إطار البند ٦٧ من جدول الأعمال .

- - - - -